صفحات من تأريخ الوحدة العربية الاتحاد العربي الهاشمي أنموذجًا

أ. م. أنوار ناصر حسن
جامعة بغداد – كلية التربية للبنات

الملخص

يعدّ مشروع قيام الاتحاد العربي الهاشمي تتويجًا للمساعي العربية الوحدوية التي ظهرت بوادرها بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، إذ تشجّع البلدان لقيام ذلك الاتحاد؛ بهدف تحقيق عدّة أمورٍ أهمها: التكامل السياسي، والاقتصادي، والأمني، والاستراتيجي ولاسيما إذا علمنا أنّهما دولتان متجاورتان لهما مشتركات حدودية، وأمنية، واقتصادية واحدة.

ومن أبرز الأسباب المهمة التي دعت إلى قيام الاتحاد الهاشمي كون أنَّ قيامه سيسهم في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية لكلا البلدين, والعمل على التصدي للتحديات جميعًا التي تحدّق بالبلاد العربية بشكلٍ عامٍ ... فضلاً عن أنَّ شعوب تلك الدول الأعضاء قد رأت في قيام الاتحاد الهاشمي مخرجًا لأغلب المشاكل والأزمات التي تواجهها تلك الدول, فالشعوب بقيت بحاجةٍ إلى الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من ضغوط الاقتصاد الرأسمالي والأطماع الاستعمارية, واستثمار الأموال العربية في التنمية وتحقيق التكامل الاقتصادي بما يسهم في تطور المجتمعات ورفع مستويات التعليم والتطور العلمي ومواجهة البطالة الموجودة في كلا البلدين على السواء .

الكلمات المفتاحية: العراق، الأردن، الجمهورية العربية المتحدة، نوري السعيد، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 9, Issue 29, Aug 2022
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Pages from the History of Arab unity, the Hashemite Arab Union as a model

Anwar Nasser Hassan
University of Baghdad
College of Education for woman

Abstract

It was thought that the rise of the Hashemite Arab federation was coronation of effort to unite the Arabs which started to appear after the establishment of the United Arab Republic between Egypt and Syria that encouraged the two countries to accomplish many objectives like political, economic, safety and strategic integration particularly if we know that these two neigh boring courtiers has the same borders, safety and economics.

And one of the main reasons that called for the establishment of the Hashemite Arab federation is to face the internal and external challenges of both countries and work to tackle all challenges that face the Arab countries the people of this country saw the establishment of the Hashemite Arab federation as a way out of most of the problems and crises that they faced and the people needed security stability and economic and social development and freedom from the economic pressure of the capitalist system and colonial ambitions and investing the Arabic money in development and achieving the economic integration which can lead to the development of society and raising the level of education and scientific development and face unemployment in both countries.

Keywords: Iraq, Jordan, United Arab Republic, Nuri Al-Saeed, Revolution of 14 July 1958.

المقدمة:

بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا، وقيام الجمهورية العربية المتحدة في الأول من شباط ١٩٥٨، تأججت المشاعر الوحدوية في العراق والاردن، وظهرت الرغبة في تحقيق الاتحاد بين النظامين الهاشميين في العراق والأردن.

ولم يكن قيام الاتحاد العربي بين الحكومتين العراقية والأردنية المحاولة الأولى وإنَّما سبق ذلك سلسلة من المحاولات السياسية المتعاقبة والتي ترجع إلى عام ١٩٤٧ حينما عقد البلدان معاهدة تحالف وأخوة في الخامس عشر من العام المذكور والتي صادق عليها العراق ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٥٨ بذل كلا البلدين جهودًا مشتركةً لتحقيق الاتحاد العراقي الأردني.

تناولت الدراسة مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

تضمن المبحث الأول نشأة الاتحاد العربي وأهم الاسباب التي دعت إلى تكوينه والمحاولات العراقية لوضع الدستور، وظروف ضمّ الكويت إلى الاتحاد وفقًا لدستور الاتحاد.

وتطرق المبحث الثاني إلى هيكلة الاتحاد ومكوناته المتمثلة بوزارة الاتحاد العربي وهيأته ومجلسه وحكومته.

وسلط المبحث الثالث الضوء على نهايات الاتحاد وأهم الأسباب التي أدّت إلى فشله وانهياره وزواله إثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق والاتحاد العربي الذي تمّ الاتفاق عليه هو اتحاد غير اندماجي كونفدرالي بين المملكتين العراقية الهاشمية والمملكة الأردنية الهاشمية، إذ لم يشترط دستوره على انضمام مملكتين فقط وإنّما تكون عضويته مفتوحة لكلّ دولةٍ عربيةٍ ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد مع احتفاظ كلّ دولةٍ من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم بها.

المبحث الاول

الاتحاد العربي الهاشمي النشأة والأهداف

تعود جذور العلاقات العراقية الأردنية إلى عشرينيات القرن الماضي، حينما حكمت العائلة الهاشمية العراق (١٩٢١–١٩٥٨)، ومرّت العلاقات بين البلدين بعدّة محاولاتٍ لأجل الاتحاد[١].

وكانت المحاولة الأولى في عهد الملك (عبدالله بن الحسين)[٢]، ملك الأردن الذي طرح فكرة إقامة تقارب بين العراق والأردن، نتيجة فشل مساعي الملك في تحقيق مشروع سوريا الكبرى، وفي عام ١٩٤٦، تباحثوا لأجل إنشاء اتحاد فيدرالي عربي، إلا أنَّه فشل؛ بسبب عدم تحمس العراق بإقامة اتحاد بين البلدين، ومعارضة بعض دول الغرب لمثل هكذا اتحاد . وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ لبريطانيا موقفًا آخر، إذ سعت جاهدةً إلى تحقيق مشروع الاتحاد بين البلدين وعدّت الداعم الأساس لتأسيسه ووضع دستوره[٣]..

وفي عام ١٩٥١، تعالت الأصوات السياسية في العراق على ضمّ الأردن إلى العراق وضرورة العمل على توحيد البلدين. بهدف ضمان الاستقرار والاحتفاظ بالكيان وصيانة العرش الملكي بين البلدين[٤].

وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، بدأ تيار التحرر الوطني يأخذ مكانه في الوطن العربي وتجسد ذلك بالقيادة المصرية والسورية اللتين انتهجتا سياسة الحياد الايجابي، وكان نتيجة ذلك الزخم القومي تعرض الأردن لضغطٍ شعبيّ كبيرٍ، حاولت فيه بعض القوى السياسية السير به مع التيار، غير أنَّ تلك المحاولة لم تنجح، وبقي الأردن إثر ذلك وحيدًا في مواجهة ضغط التيار الوطني من الداخل والتيار القومي العربي المتحرر من الخارج[٥].

وعلى إثر إعلان الوحدة بين مصر وسوريا ونتيجةً لتزايد التأييد الشعبي لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر[٦]، في الوطن العربي وخوفًا من انتشار المدّ القومي التحرري إليه لم يجد الأردن سبيلاً لضمان مستقبله السياسي إلا بالتوجه إلى العراق والطلب منه الدخول في اتحادٍ سياسيّ يجمع بين البلدين لخلق نوعٍ من التوازن السياسي تجاه الجمهورية العربية المتحدة[٧].

وتلبيةً لدعوة الملك حسين بن طلال[٨]، حضر إلى عمان في الحادي عشر من شباط ١٩٥٨، الملك فيصل الثاني[٩]، وحضر أيضًا ولي العهد عبد الإله[١٠]، في الثالث عشر من شباط .

وعلى هامش تلك الأحداث، عُقدت عدّة اجتماعات كانت تظللها ذكرى الثورة العربية الكبرى وأهدافها[١١]، بحضور الجانب العراقي المتمثل بكلّ من: (توفيق السويدي) [١٢] عضو

مجلس الأعيان، (وبرهان الدين باش أعيان) [١٣]، وزير خارجية، (وندديم الباجه جي) وزير المالية، (وعبد الرسول الخالصي) ، وزير العدل (وعبدالله بكر) رئيس الديوان الملكي، و(بهاء الدين نوري) سفير العراق في عمان، والفريق الركن (محمد رفيق عارف) رئيس أركان الجيش[١٤].

وعن الجانب الأردني، حضر كلٌّ من: إبراهيم هاشم[١٥]، رئيس الوزراء، وسمير الرفاعي[١٦] نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية وسليمان طوقان(١٧) وزير البلاط وخلوصي الخيري[١٨] وزير الاقتصاد الوطني، وأحمد الطراونة[١٩] وزير التربية والتعليم والعدالة. وبهجت التلهوني رئيس الديوان، وعاكف الفايز وزير الدفاع والزراعة وفرحان شبيلات السفير الأردني في العراق، والفريق حابس المجالي رئيس أركان الجيش العربي الأردني واللواء صادق الشرع معاون رئيس أركان الجيش الأردني[٢٠].

وكان نتيجة المباحثات التي جرت في تلك الاجتماعات حول الاتحاد بين المملكتين العراقية والأردنية أنْ تمّ التوصل بين الطرفين إلى عقد اتفاقٍ لقيام الاتحاد العربي بين الدولتين والذي أعلن في الرابع عشر من شباط ١٩٥٨. في قصر بسمان العامر بعمان [٢١].

قيام الاتحاد العربي الهاشمي

الدواعي والأهداف

من الأسباب التي ساعدت على قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين الحكومة العراقية والأردنية:

١- تشابه نظام الحكم في كلا البلدين، وعامل القربى بين التاجين العراقي والأردني، وكذلك المصلحة المشتركة بينهما والتجاور الجغرافي بينهما وبين الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة.

٢- سبق للبلدين عقد معاهدة تعاون بينهما في عام ١٩٤٧، إذ التزم العراق بموجبها حماية الأردن من أيّ اعتداءٍ يقع عليه[٢٢].

٣- السبب الرئيس في قيام الاتحاد بين الدولتين، هو قيام الوحدة بين مصر وسوريا إذ جاءت الرغبة إثر ذلك لتكوين اتحاد هاشمي بينهما نتيجة إعلان سوريا ومصر الوحدة العربية المتحدة، جاء كردّ فعلٍ لها لذا فكّروا في اتحادٍ هاشميّ بين البلدين[٢٣].

٤- العامل الاقتصادي كان أمرًا مهمًا بالنسبة إلى الأردن، ولاسيما بعد رفض المملكة العربية السعودية رفع المعونة الأردنية، فكان لابدَّ للأخيرة من الحصول على مساعداتٍ خارجيةٍ، فجاء الإعلان عن الاتحاد حلاً للمشكلة المالية[٢٤].

٥- حماية النظام القائم آنذاك في الأردن، ومنعه من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة ولاسيما أنَّ الحركة الوطنية التقدمية كانت قويةً ومهيأةً لاستلام السلطة[٢٥].

٦- تشجيع الاستعمار البريطاني قيام ذلك الاتحاد لاستعماله أداة لمنع احتمالية توسع الجمهورية العربية المتحدة لتشمل أقطارًا عربيةً أخرى بهدف تحقيق الوحدة العربية الشاملة التي يعرّض قيامها مصالحه للخطر.

٧- اتخاذ الملك فيصل الثاني وبعض القادة السياسيين قرارًا للانضمام إلى الاتحاد العربي، ومحاولة الجمهورية العربية المتحدة، ليعود ذلك بالنفع السياسي والاقتصادي للبلاد[٢٦].

٨- ربط الأردن بطريقةٍ غير مباشرةٍ بحلف بغداد عن طريق الاتحاد مع العراق[٢٧].

٩- الوقوف بوجه التغلغل الشيوعي في الوطن العربي، فوصف الملك الحسين الاتحاد كان جوابًا للتزايد الشيوعي في البلاد، ومحاولةً لدعم الخط الأردني الدفاعي ضد الدول المؤيدة لذلك التغلغل[٢٨].

١٠- انماز العراق بالثروات النفطية الغنية والمطلة على شواطئ الخليج العربي والتي قادت إلى رغبة الأردن، التنسيق والتعاون في العمل مع العراق[٢٩].

وفي السياق ذاته، يلحظ على الاتحاد، وعلى الرغم من سعيه للتعاون الثنائي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومساندة حركات التحرر العربية لأجل قضيتهم العادلة كما جاء في نصوصه إلّا أنَّ هناك أهدافًا أخرى لم يشر إليها الاتحاد، وهو إحباط الجمهورية العربية المتحدة[٣٠]، والعمل بالتعاون مع بريطانيا وأميركا على مساعدة حكومة (كميل شمعون)[٣١]، بالمال والسلاح؛ لضرب الثورة التحررية اللبنانية وخوفًا من انتشار لهيبها إليه.

ويلحظ أيضًا، أنَّه نتج عن ذلك الاتحاد تبدلٌ جذريٌّ في مسلسل الأحلاف الدولية في الشرق الأوسط، فقيام الاتحاد العربي الموالي للغرب قد أنشأ جسرًا من حدود لبنان إلى الخليج العربي إذ قامت على الطريق الاستراتيجي المهم من البحر المتوسط إلى الخليج العربي ثلاث دولٍ متقاربةٍ أولها العراق المنضم إلى حلف بغداد تدعمه أميركا وبريطانيا. وثانيها لبنان المنضوية تحت جناح مشروع أيزنهاور وثالثها الأردن المنضم إلى جناح المساعدات المالية العسكرية الأمريكية[٣٢].

وكان ذلك النطاق الموالي للغرب منحصرًا بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة ويفصل بينهما جغرافيًا وسياسيًا فضلاً عن أنَّه يفصل الكيان الصهيوني الممتد بين البحر المتوسط إلى خليج العقبة بين مصر والأردن؛ للحيلولة دون انتشار التيار الوحدوي إلى لبنان وضمّه إلى الجمهورية العربية المتحدة[٣٣].

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ قيام الاتحاد كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تأمين مستقبل الأسرة الهاشمية في المنطقة العربية، وخشية احتمالية سقوطهما أمام المدّ القومي الوحدوي ثانيًا. إلّا أنَّه أصبح أحد العوامل المساعدة في تعجيل ثورة الرابع عشر تموز ١٩٥٨ والتي قضت على النظام الملكي في العراق وانسحاب العراق من الاتحاد بعد الثورة مباشرةً[٣٤].

ومن ذلك نستنتج أنَّ الاتحاد استهدف ما يأتي:

١- حماية النظام القائم في الأردن ومنعه من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة.

٢- تضليل الجماهير العربية وزرع الالتباس ثم اليأس حول مشاريع الوحدة ومفاهيمها بالإيحاء بأنَّ الاتحاد يحقّق تطلعاتها نحو الوحدة.

٣- تدعيم سياسة التعاون مع الغرب التي كان يمثلها نوري السعيد والفئة الحاكمة في العراق.

٤- خلق نوعٍ من التوازن السياسي تجاه الجمهورية العربية المتحدة[٣٥].

دستور الاتحاد العربي الهاشمي

كانت الثورة العربية الكبرى التي قادها الحسين بن علي، إيذانًا ببزوغ فجرٍ جديدٍ للأمة العربية وتجسيدًا للتضحية والفداء لتحرير الوطن العربي الكبير وتوحيد شعوبه وأقطاره لاستعادة مكانة العرب بين أمم العالم والمساهمة في تقدّم الحضارة الإنسانية[٣٦].

وقد انبثقت تلك الثورة من إرادة العرب في الحرية والوحدة مستندةً في ذلك على ماضيها المجيد وإيمانها بنفسها وبرسالتها القومية الخالدة التي انتقلت إلى الأبناء والأحفاد يتوارثوها جيلاً بعد جيلٍ لتبقى المشعل الذي يهدي الأمة العربية في سيرها نحو أمانيها المنشودة في الوحدة الشاملة المستكملة لأسباب الحرية والسيادة والعزة جميعًا؛ لاستعادة الأمجاد والمحافظة على التراث والمقدسات والتطلع إلى مستقبلٍ مشرقٍ في ظلّ تلك الوحدة[٣٧].

وحينما قررت الدولتان الهاشميتان إنشاء اتحاد، وضعت دستورًا له في الثاني عشر من شباط والذي نصّ على ما يأتي:

١- إنشاء اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية باسم (الاتحاد العربي) وعضويته مفتوحة لكلّ دولةٍ عربيةٍ ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد[٣٨].

٢- احتفاظ كلّ من الدولتين لشخصيتها الدولية المستقلة وسيادتها على أراضيها ونظام الحكم القائم فيها[٣٩].

٣- تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أنْ ارتبطت بها كلٌّ من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مراعيةً بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها، وغير ملزمةٍ للدول

الأخرى. وستعقد بعد قيام الاتحاد والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد[٤٠].

٤- تتألف حكومة الاتحاد من رئيس الاتحاد، وسلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية.

٥- يكون ملك العراق رئيسًا لحكومة الاتحاد، وفي حال غيابه لأيّ سببٍ يكون ملك الأردن رئيسًا لحكومة الاتحاد، ويحتفظ كلٌّ من الملكين بسلطاته الدستورية في مملكته، وعند انضمام دولٍ أخرى إلى الاتحاد، يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد بحسب مقتضيات الأمور[٤١].

٦- يكون مقرّ حكومة الاتحاد بصورةٍ دوريةٍ في بغداد لمدة ستة أشهرٍ من السنة وفي عمان لستة أشهرٍ أخرى ويجوز بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء تغيير هذا الترتيب.

٧- يكون علم الثورة العربية علم الاتحاد وعلمًا لكلّ من الدولتين. يعيّن شعار الاتحاد وشاراته وأوسمته ونشيده الوطني بقوانين خاصة[٤٢].

٨- يتمتع المواطنون في بلاد الاتحاد العربي على اختلاف أجناسهم وأديانهم وعلى وفق القوانين المرعية بالحريات والحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الانسان، ويكون لكلّ فردٍ منهم حرية التملك والتنقل في أنحاء الاتحاد جميعًا وحرية السكن والإقامة في أيّ جهةٍ من جهاته واختيار المهنة وممارسة أيّة حرفةٍ أو تجارةٍ أو عملٍ والالتحاق بالمعاهد التعليمية[٤٣].

وفي السياق ذاته، تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لإقامة حكومة الاتحاد ووضع دستور الاتحاد في مدّةٍ لا تزيد عن ثلاثة أشهرٍ من تاريخ توقيع ذلك الاتفاق.

ويبرم على وفق الأصول الدستورية لكلّ من الدولتين، إذ صدر عن قصر بسمان العامر في عمان في الرابع عشر من شباط ١٩٥٨. وكان واضحًا أنَّ ذلك الاتحاد الذي أقيم على عجلٍ بعد عشرة أيامٍ من قيام الوحدة بين سوريا ومصر لم يكن في الحقيقة سوى ردًا على تلك الوحدة التي هزّت أركان النظاميين الهاشميين[٤٤]، ممّا حدا ببريطانيا والولايات المتحدة إلى حثّ الملك حسين والملك فيصل الثاني على الإسراع بإقامة ذلك الاتحاد خشية المدّ الثوري الحدودي الذي اجتاح العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه.

ولاشكَّ أنّ للصراع البريطاني- الأمريكي على نفط العرب دورًا في ذلك، فالولايات المتحدة وإنْ كانت لها مصالح مشتركة مع بريطانيا إلّا أنَّها كانت ترمي إلى إزاحة السيطرة

البريطانية المطلقة على منطقة الخليج العربي. وهذا ما جرى فعلاً إذ استطاعت الولايات المتحدة إزاحتها شيئًا فشيئًا عن المنطقة لتصبح لها حصة الأسد في نفط الخليج(٤٥).

ولابدَّ الإشارة هنا، إلى انَّ قيام الاتحاد بين المملكتين قد قُوبل بكلّ برودٍ وعدم اهتمام ليس من الشعبين العراقي والأردني فحسب بل من سائر الشعوب العربية على عكس ما جرى حين قامت الوحدة بين سوريا ومصر، إذ اجتاحت العالم العربي موجة عارمة من الأفراح لقيامها؛ لأنَّ الشعوب العربية كانت مدركةً أنَّ تلك الوحدة موجهة ضد المؤامرات الإمبريالية على العرب في حين كان واضحًا تمامًا أنَّ الاتحاد الهاشمي هو اتحاد ملوك لا اتحاد شعوب، اتحاد اقتضته مصالح الإمبرياليين وربيبتهم (إسرائيل) للوقوف بوجه المدّ الثوري الوحدودي العربي التوّاق للتحرر من السيطرة الإمبريالية(٤٦).

ظروف ضمّ الكويت إلى الاتحاد:

لم تكن فكرة تضمين دستور الاتحاد العربي لمادةٍ تنصّ على أنَّ باب الاتحاد مفتوح لانضمام باقي الدول العربية فكرة من غير أساس، بل حاجات كانت في الحقيقة تحمل معاني معينة للذين خططوا للاتحاد.

فقد تطلع نوري السعيد إلى الكويت للمساهمة في تلبية حاجات الأردن المالية بوصفها دولة ضعيفة اقتصاديًا، نظرًا لاعتمادها على المعونة البريطانية سابقًا فضلاً عن أنَّ الكويت خاضعة للحماية البريطانية بموجب اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٩ (٤٧).

وبالتالي اتجهت النيّة في بادئ الأمر إلى عقد معاهدة أخوة وتحالف بين حكومة الاتحاد وإمارة الكويت على أساس الاعتراف باستقلال الإمارة ونظام الحكم القائم فيها آنذاك فضلاً عن التشاور في شؤون السياسة الخارجية وقيام حكومة الاتحاد بتمثيل الكويت دبلوماسيًا وقنصليًا في الدول الأجنبية. وحماية مصالحها وقيامها بتنظيم القوات المسلحة في الكويت وتدريبها وتعليم الضباط الكويتيين في المعاهد العسكرية والمساعدة في صدّ أيّ عدوانٍ يقع على أيّ منهم، وتحقيق تعاون وثيق في شتى مجالات الإدارة، والقضاء، والاقتصاد، والتعليم، والمواصلات على أنْ تسهم حكومة الكويت بنسبةٍ معينةٍ في ميزانية حكومة الاتحاد(٤٨).

ويلحظ على مضمون المعاهدة المنوي عقدها، أنَّه شبيهٌ بمضمون الاتحاد بين بلدين إلا أنَّ تلك الصيغة على ما يبدو صُرف النظر عنها؛ للعمل على انضمام الكويت للاتحاد كعضوٍ مستقلّ مساوٍ للطرفين الآخرين وهما: العراق، والأردن(٤٩).

وفي آذار ١٩٥٨ عندما مرّ وزير الخارجية البريطاني (سلوين لويد)(٥٠)، ببغداد اجتمع به الملك فيصل الثاني، وولي العهد عبد الإله، ورئيس الوزراء نوري السعيد، ووزير الخارجية

توفيق السويدي فضلاً عن فاضل الجمالي، وأثيرت مشكلة الوحدة مع الكويت. فاقترح الأخير ضرورة إعلان استقلال الكويت وترقية أميرها إلى رتبة ملك فردَّ عليه لويد أنَّ المسألة تحتاج إلى قرارٍ على مستوى مجلس الوزراء.

ومن جهةٍ ثانيةٍ أوضح رئيس الوزراء نوري السعيد للسفير الأمريكي ببغداد، أنَّ أسباب رغبته بإشراك الكويت في الاتحاد هي الاعتبارات المالية لمساعدة الأردن ومقاومة الدعايات الهدّامة، وتوسيع الاتحاد بدخول عضوٍ غير هاشمي ممّا يجعله أكثر تقبلاً من الدول العربية والإفادة من ميناء الكويت لتصدير النفط وإفادة الكويت في الحصول على احتياجاتها من مياه العراق(٥١).

وتبعًا لذلك طلب نوري السعيد من السفير الأمريكي قيام الولايات المتحدة باستعمال نفوذها لدى بريطانيا لتمنح الكويت استقلالها وضمّها إلى الاتحاد غير أنَّ الولايات المتحدة نفسها لم تعارض مشروع الانضمام. فضلاً عن أنَّ نوري السعيد حصل على تأييدٍ كاملٍ من ملك سعود(٥٢).

إلّا أنَّ بريطانيا وشيوخ الكويت لم يوافقوا على الفكرة، لذا أرسلت الحكومة العراقية، توفيق السويدي وكان نائبًا لرئيس الوزراء إلى لبنان للاجتماع بأمير الكويت عبدالله السالم الصباح(٥٣). فأجرى معه مباحثات سرية حول دخول الكويت إلى الاتحاد في نيسان ١٩٥٨ من دون جدوى.

ومن الواضح، أنَّ شيوخ الكويت قد أدركوا أنَّ ضمّهم للاتحاد يعني سلبهم للامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في إمارتهم، فضلاً عن أنّه يترتب على ذلك دمج الكويت بالعراق بوصفها جزءًا من العراق منذ مدة طويلة وأنَّ الاراضي الكويتية ماهي إلا امتداد للأراضي العراقية، إذ طالب العراق بالكويت منذ عهد الملك غازي(٥٤)، تلك الأسباب جميعها حالت دون ضمّ الكويت إلى الاتحاد بعدها وجّهت الحكومة العراقية دعوةً إلى أمير الكويت لزيارة العراق والتباحث معه حول الموضوع، وفي الوقت نفسه أوضح رئيس الوزراء نوري السعيد للسفير الأمريكي(ولدمار غولمان) استعداده للقيام بتحديد الحدود العراقية الكويتية وضمان المركز المالي لحاكم الكويت، مقابل انضمامه للاتحاد وتبليغه بذلك حين وصوله إلى بغداد(٥٥).

وتلبيةً للدعوة التي وجّهتها الحكومة العراقية وصل أمير الكويت بغداد في العاشرة من آذار ١٩٥٨ واجتمع بنوري السعيد وعرض عليه الأخير مبدأ تحديد الحدود وتزويدهم بالمال مقابل الانضمام إلى الاتحاد إلا أنَّ الأمير لم يستجب(٥٦).

أما موقف بريطانيا الرافض لانضمام الكويت فقد جرت عدّة محاولاتٍ لإقناعها وتكونت قناعة لدى المسؤولين العراقيين بأنَّ بريطانيا كانت تضع العراقيل في سبيل تحقيق ذلك وكانوا واثقين من أنَّ بريطانيا إذا وضعت نفوذها فإنَّ الكويت ستنضمّ إلى الاتحاد(٥٧).

إلّا أنَّ الحكومة البريطانية لم تحاول القيام بمحاولةٍ صادقةٍ لإقناع شيخ الكويت بذلك الاتحاد؛ بسبب مصالح الخزانة البريطانية في استثمارات الكويت المالية في لندن، يضاف إلى ذلك أنَّ شيخ الكويت نفسه لم يكن يرى أنَّه سيربح الكثير من الانضمام للاتحاد بل أنَّه سيخسر الكثير (٥٨).

وفي السياق ذاته، تبرز لنا أيضًا ملاحظتان حول عدم موافقة بريطانيا دخول الكويت إلى الاتحاد:

١- إنَّ المصالح البريطانية المالية كانت تقضي عدم ضمّ الكويت للاتحاد على الرغم من خضوع كلّ من: العراق، والأردن للنفوذ البريطاني، إلّا أنَّ ذلك كان بدرجاتٍ متفاوتةٍ.

٢- إنَّ الموقف البريطاني أثبت بوضوحٍ خطأ الاتّكال على الدول الغربية في الكثير من الأمور السياسية التي تمسّ المصالح البريطانية ولو بشكلٍ ضئيلٍ وذلك يجسد الشعار البريطاني القائل: إنَّه ليس لبريطانيا صديقٌ دائمٌ ولا عدوٌّ دائمٌ وإنَّما هناك مصلحة دائمة(٥٩).

لذا قدّم توفيق السويدي وزير خارجية الاتحاد مذكرةً شديدة اللهجة إلى بريطانيا والولايات المتحدة طالب فيها ما يأتي:

١- منح الكويت الاستقلال ودخول الاتحاد العربي الهاشمي وتقديمها معونة سنوية لذلك الاتحاد.

٢- في حال عدم الأخذ بالاقتراح الأول يعاد النظر في حدود الكويت لتعود إلى ما كانت عليه سابقًا بحيث لم تتعدَ مدينة الكويت بكثير.

٣- في حال عدم الأخذ بالاقتراح الثاني يحتفظ العراق بحرية العمل.

وطلب وزير الخارجية من الولايات المتحدة استعمال نفوذها للتأثير في بريطانيا؛ ليستجيب لمقترحاته. غير أنَّ السفير البريطاني (مايكل رايت) رفض استلام المذكرة؛ نظرًا للهجة الشديدة وكان يعني ذلك رفضًا أيضًا لفكرة الانضمام(٦٠).

وفي حزيران عام ١٩٥٨، سافر نوري السعيد إلى لندن لمقابلة وزير الخارجية (سلوين لويد)؛ للمطالبة بضرورة الأخذ باقتراحه. وعلى إثر ذلك اقترح الوزير البريطاني عقد اجتماع عراقي بريطاني في ٢٠ من تموز لبحث المشاكل العالقة بينهما جميعًا بما فيها موضوع الكويت.

وبعد انتهاء المباحثات صرّح رئيس الوزراء نوري السعيد لصحيفة التايمز اللندنية: "إنَّ الاتحاد العراقي الأردني يحتاج إلى تقويةٍ الآن، وإنَّ المسائلة ذات الأهمية القصوى هي تدبير نفقات الدفاع للأردن التي كانت تدفع في الماضي بواسطة المعونة الأجنبية وكذلك رفع مستوى المعيشة"(٦١).

وأضاف أنَّه "إذا نجح الاتحاد فإنَّ الدول العربية الأخرى سوف تنجذب للانضمام إليه" وأكّد "بأنَّه لا يريد أنْ يبتعد عن المعونة الأجنبية".

وأعلن أنَّه "يتمنى أنْ يقوم أمير الكويت باتخاذ قرار ضمّ بلاده إلى الاتحاد ".

وذكر "أنَّه يستطيع أنْ يعطي وعدًا قاطعًا بأنَّ حقوق إمارة الكويت كاملة ستحفظ في ضوء مشروع دستور الاتحاد" (٦٢).

وبعد ذلك اجتمع السفير البريطاني بوزير خارجية الاتحاد توفيق السويدي، وأبلغه "أنَّ حكومته توافق مبدئيًا على فكرة انضمام الكويت بعد إعلان استقلالها إلى الاتحاد العربي على أنْ تدرس تحصيلات ذلك في اجتماعٍ خاصّ يُعقد في لندن في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨".

وأمام مضمون انضمام الكويت إلى الاتحاد استندت الدول الأعضاء على حقيقة أنَّ الكويت المستقلة تعدّ عضوًا ثالثًا فيه. وتحتفظ بشخصيتها المستقلة ونظام الحكم القائم فيها.

وتحتفظ بعلمها الخاص في إقليمها على أنْ يكون علم الاتحاد علمًا اتحاديًا للكويت. وأنْ يتمتع مواطنوها على اختلاف أجناسهم وأديانهم في إقليمي الاتحاد وبالحريات والحقوق جميعًا التي يتمتع بها مواطنو الاتحاد(٦٣).

ونصّت المادة الخامسة المقترحة على موافقة إمارة الكويت على حصر الأمور الآتية في حكومة الاتحاد(٦٤).

١- الشؤون الخارجية.
٢- حماية دول الاتحاد للمحافظة على سلامتها وأمنها في الداخل والخارج.
٣- إنشاء وإدارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي.
٤- شؤون الكمارك وتشريعاتها.
٥- تنسيق السياسة المالية والاقتصادية.
٦- شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة .
٧- توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه.
٨- شؤون العراق والمواصلات المشتركة.

ويمكننا أنْ نستنتج من تلك المفاوضات ما يأتي:

١- إنَّ الحكومة العراقية تنظر لقضية الاتحاد من زاويةٍ مصلحيةٍ تهدف لإبقاء سيطرتها على ثروة العراق وأمواله وإنَّها لا تعالج الموضوع بروحٍ قوميةٍ.
٢- تعمل الفئة الحاكمة في العراق لتطمين مصالح الدول الاستعمارية الغربية في الجنوب العربي وتسعى لمنع تحرره من السيطرة الاستعمارية .
٣- تقوم نظرتها لقضية الوحدة على استغلال العراق للكويت.
٤- إنَّ عملها لتحقيق انضمام الكويت لدولة الاتحاد يجري بواسطة الدول الاستعمارية الغربية لا الاتصال المباشر بالشعب.
٥- لا يضير الفئة الحاكمة استغلال وسائل الضغط لتحقيق مثل ذلك الاتحاد.
٦- ترى الفئة الحاكمة أنَّ بين الدول الغربية الاستعمارية والاتحاد العربي اتفاق في المصالح والأهداف[٦٥].

المبحث الثاني
هيكلية الاتحاد العربي الهاشمي

وزارة الاتحاد العربي

نجم عن قيام دولة الاتحاد العربي بين العراق والأردن، انفصال وزارتي الدفاع والخارجية من ملاك الوزارات في العراق، إذ ألحقت بوزارة الاتحاد العربي، وكانت هاتان الوزارتان تشرفان على أمور الدفاع والخارجية في العراق وفي الأردن معًا[٦٦].

إلى جانب ذلك، وجّه الملك فيصل الثاني بصفته رئيس الاتحاد العربي كتابًا أكّد فيه الآتي:

"استنادًا إلى الفقرة (١) من المادة الثالثة والأربعين من دستور الاتحاد العربي ونظرًا لما نعهده فيكم من درايةٍ وإخلاصٍ، فقد قرّ رأينا على إسناد منصب رئاسة مجلسي وزراء الاتحاد إليكم على أنْ تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق.

وصدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم التاسع عشر من شهر آذار ١٩٥٨[٦٧].

هيأة الوزارة

واختار نوري السعيد زملاءه من ستة أشخاص يمثّل نصفهم الجانب العراقي ويمثّل النصف الآخر الجانب الأردني فتألفت وزارة الاتحاد العربي من:

١- نوري السعيد: رئيسًا لوزارة الاتحاد.
٢- إبراهيم هاشم: نائبًا لرئيس الوزراء.

٣- توفيق السويدي: وزيرًا للخارجية.
٤- خلوصي الخيري: وزير دولة للشؤون الخارجية.
٥- سليمان طوقان: وزيرًا للدفاع.
٦- سامي فتاح: وزير دولة لشؤون الدفاع.
٧- عبد الكريم الازري: وزيرًا للمالية[٦٨].

حكومة الاتحاد ومجلس الاتحاد:

في التاسع عشر من أيار ١٩٥٨، تشكّلت أول حكومة للاتحاد العربي بين العراق برئاسة الملك فيصل الثاني، والأردن برئاسة الملك حسين بن طلال، وتمخض عن ذلك الاتحاد عدّة قراراتٍ أهمها:

١- نصّت الفقرة الأولى من المادة العاشرة من دستور الاتحاد العربي تأليف مجلس الاتحاد من أربعين عضوًا، عشرين منهم من العراق وعشرين من الأردن، وتنصّ الفقرتان الثانية والثالثة من المادة المذكورة على أنْ يمثّل كلّ لواء من ألوية المملكتين بعضو واحد على الأقل... ويعيّن كلّ من ملكي العراق والأردن العدد الباقي[٦٩].

واستنادًا إلى تلك النصوص الدستورية وافق مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة في الثامن عشر من أيار ١٩٥٨ على انتخاب (١٥) عضوًا ليمثلو العراق في مجلس الاتحاد[٧٠].

ثم صدرت الإرادة الملكية بتعيين السادة: نوري السعيد، وتوفيق السويدي، ومحمد فاضل الجمالي، ومحمد حسن سلمان، ورزوق شماس، العراقي المطلوب في المجلس[٧١].

٢- تقرّر اتخاذ (عمان) مقرًا للاتحاد للأشهر الأولى على أنْ تنتقل الوزارة إلى بغداد لتمضية الأشهر الستة المتبقية.

٣- رفع علم الاتحاد على مبنى وزارة الدفاع ومبنى الوزارة الخارجية في بغداد يوم العشرين من ايار ١٩٥٨.

٤- تلقّى الملك فيصل الثاني برقية من الملكة اليزابيث تعلن فيها اعتراف الحكومة البريطانية بالاتحاد العربي فتلا ذلك اعتراف سائر الدول به[٧٢].

٥- سافر رئيس وزراء الاتحاد العربي نوري السعيد إلى عمان في يوم الثاني والعشرين من أيار، لحضور حفلة افتتاح مجلس الاتحاد في يوم السابع والعشرين من ذلك الشهر وسافر معه عبد الهادي الجلبي نائب رئيس مجلس الأعيان، وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب، وسامي فتاح وزير الدولة لشؤون الدفاع، وبرهان الدين باش أعيان وزير الأنباء، ووفد أذاعي.

٦- استقرّ الراي على رفع جوازات السفر وتأشيرات الدخول والخروج ما بين العراق والأردن نتيجة قيام الاتحاد العربي بينهما.

٧- عيّن الفريق الركن محمد رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي قائدًا عامًا لقوات دولة الاتحاد العربي وعيّن الفريق حابس المجالي قائدًا لقوات الاتحاد في الجانب الأردني(٧٣).

٨- أصبح موظفو السلك الخارجي وموظفو وزارة الدفاع في العراق والأردن مرتبطين بحكومة الاتحاد العربي مباشرةً بدءًا من الأول من تموز ١٩٥٨.

٩- قررت حكومة الاتحاد العربي إلغاء السفارتين العراقية في عمّان والأردنية في بغداد بدءًا من الثاني عشر من تموز ١٩٥٨(٧٤).

١٠- قدّم وزير المالية حكومة الاتحاد عبد الكريم الأردني، ميزانية الاتحاد للأشهر التسعة (١ تموز١٩٥٨-٣١ آذار ١٩٥٩) وتبلغ ٣٢ مليونًا و (١٠٦) ألف دينارٍ، خصّص منها ٩٦٪ للدفاع وكان فيها عجز بمقدار مليونٍ و (٨٠٠) ألف دينارٍ.

وقد صرّح الوزير المذكور أنَّ ما وُضع على عاتق العراقي من تلك الميزانية هو بالضبط ما خُصص في ميزانية الحكومة العراقية للدفاع والخارجية لسنة ١٩٥٨ المالية ولتسعة أشهر فقط(٧٥).

١١- وصل إلى بغداد في العاشر من تموز ١٩٥٨ كلٌّ من السادة: إبراهيم هاشم نائب رئيس وزارة الاتحاد، وسليمان طوقان وزير الدفاع في الحكومة المذكورة، وخلوصي الخيري وزير الدولة للشؤون الخارجية فيها، وحضروا مجلس وزراء الاتحاد الذي عقد أولى جلساته في الثاني عشر من ذلك الشهر(٧٦).

إنَّنا نريد من هذا الاتحاد أنْ يكون أداة استقرار في هذه المنطقة العربية، وأنْ يفسح لأهلها مجال العمل المثمر في جوّ من الطمأنينة الشاملة، والسلام الدائم.

وأنْ يكون معقلاً للحرية وموئلاً للعدل، والمساواة، والتسامح، والتآخي، والتعاون بين جمع الفئات.

فلا مستغل ولا مسيطر عليه وأنَّ الجميع أخوة. فضلاً عن أنَّنا نعمل على جعله أداة لتحقيق أحلام المفكرين العرب في المجتمع العصري الملتزم"(٧٧).

وأنَّ سياسة المجلس تهدف إلى توثيق العلاقات الأخوية مع الدول العربية الشقيقة، وزيادة التعاون معها، والتمسك بالمواثيق المعقودة فيما بينها، والسعي الحثيث المتواصل إلى حلّ قضية فلسطين حلاً عادلاً يضمن حقوق العرب، والعمل على توحيدٍ كاملٍ، سيجعل من جيشنا العربي الباسل قوة مرهوبة الجانب(٧٨).

وبعد إلقاء الملك فيصل الثاني خطاب العرش، جرت انتخابات، الرئاسة لمجلس الاتحاد، ففاز سعيد المفتي برئاسة المجلس، وفاز عبدالله قصاب وعبد المجيد محمود بنيابة الرئاسة المذكورة والرئيس أردني والنائبان عراقيان كما هو معلوم(٧٩).

وفي سياقٍ متصلٍ، أجاب مجلس الاتحاد ردًا على خطاب الملك، إذ حمله السيد سعيد المفتي رئيس مجلس الاتحاد والسيدان هزاع المجالي وثروت التلهوني إلى بغداد، في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٥٨. ومن العراق انضم إليهم العضوان العراقيان عبد المجيد محمود وكاظم أحمد، وقدّموا الجواب إلى الملك في الثالث والعشرين من ذلك الشهر والذي نصَّ مضمونه الآتي:

"لقد وجد مجلس الاتحاد في خطابكم السامي، اقتطاف ثمرات النهضة العربية الكبرى التي كانت أساس النضال العربي وبداية الطريق والمجلس يتمنى من جلالتكم أنْ يكون هذا الاتحاد معقلاً للحرية، وأنَّ سياسة الحكومة الخارجية تهدف إلى توثيق العلاقات مع الدول الشقيقة".

وفي توحيد القوات المسلحة في القطرين الشقيقين توحيدًا كاملاً والارتفاع بالجيش العربي إلى المستوى العسكري المنشود وبهذا يمثّل الجيش درع الاتحاد الحصين ودرعًا للأمة العربية في مختلف ديارها وأقطارها.

وعلى هدي تلك الغايات المعبّرة عن أماني العرب، يسير المجلس بإيمانٍ نحو أهداف الاتحاد تحقيقًا للمواد وأنْ يقرن هذا العهد باليمن والازدهار(٨٠).

المبحث الثالث

الاتحاد العربي الهاشمي الانهيار والزوال

أسباب انهيار الاتحاد وزواله

كان قيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط عام ١٩٥٨، سببًا رئيسًا دعا حكومتي العراق والأردن إلى الإسراع في عقد اتحاد بينهما في الرابع عشر من شباط من العام نفسه؛ لخلق توازن سياسي لمواجهة الضغوط السياسية الجديدة الداخلية والخارجية التي قد تعصف بهما وتلحقهما بالجمهورية العربية المتحدة، كون أنَّ قيامها قد خلق عاملين جديدين مؤثرين ساعدا في قيام الاتحاد الهاشمي وهما:

١- تزايد الثقل السياسي للجمهورية العربية المتحدة في العالم العربي والدولي.

٢- تعاظم عطف الجماهير العربية في العراق والبلدان العربية الأخرى للتلاحم مع تلك الجمهورية أملاً في تحقيق الوحدة العربية(٨١).

ولمّا قامت الوحدة بين سورية ومصر، عملت السياسة الأجنبية على خلق الاتحاد بين العراق والأردن من دون مقدمات أو تمهيدات، وكان أغرب ما فيه أنَّه تأسس من دون علم هيأة الأمم المتحدة كما تقتضي الأصول الدولية.

إلى جانب ذلك، فرض الاتحاد العربي على العراق فرضًا، وقُوبل من قبل الأوساط الوطنية والشعبية بهجومٍ شديدٍ أما المؤيدين له فكانوا مدفوعين بعوامل الإغراء والإكراه(٨٢).

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ هناك سببين رئيسين للانهيار وفشل الاتحاد العربي الهاشمي الذي دام خمسة أشهر فقط تمثلا بالآتي:

١- حدوث الأزمة اللبنانية أو الحرب الأهلية الدينية التي حدثت عام ١٩٥٨، بسبب التدخلات الإقليمية ولاسيما من الجمهورية العربية المتحدة التي أيّدت التوترات والاضطرابات الداخلية في لبنان بقيادة جمال عبد الناصر(٨٣)، الذي أراد من الحكومة اللبنانية عدم التحالف مع الدول الغربية، وطلب المساعدة منها. إذ عدّت حوادث لبنان خطرًا على أعضاء الاتحاد(٨٤)، الذين قدّموا دعمًا لكميل شمعون، إذ كانت بغداد وعمان قلقتين بسبب حوادث لبنان بالأخص في الأمور السياسية(٨٥).

٢- أما السبب الثاني والأهم فهو قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨في العراق وتداعيات أحداثها المتمثلة بمقتل رئيس وزراء الاتحاد نوري السعيد في اليوم المذكور، وقتل نائبه إبراهيم هاشم، ووزير دفاعه سليمان طوقان، وإصابة خلوصي خيري وزير الدولة للشؤون الخارجية بجروحٍ خطيرةٍ.

أما وزير خارجيته توفيق السويدي فحُكم عليه بالسجن المؤبد، ونكل ببقية الوزراء ثم اتخذت حكومة الجمهورية العراقية الخطوة التالية بالانسحاب من ذلك الاتحاد(٨٦)، مؤكدةً في تصريحها:

"إنَّ الاتحاد بين العراق والأردن على الصورة التي تمّ بها في العهد السابق، لم يكن اتحادًا حقيقيًا يستهدف مصلحة الشعب في القطرين وإنَّما كان لتدعيم النظام الملكي الفاسد ولتمزيق وحدة الصف العربي المتحرر ولتحقيق مصالح زمرة من الحاكمين الذين لم يأتوا الحكم عن طريق الشعب ولم يعملوا على تحقيق أمانيه. لذا فإنَّ حكومة الجمهورية العراقية تعلن انسحابها فورًا من هذا الاتحاد. وتعدّ الإجراءات والتشريعات جميعها التي تمّت بموجبه باطلة وملغية، والعسكرية، وغيرها ممّا فرض على العراق نتيجة قيام هذا الاتحاد(٨٧).

ولمّا كانت بعض الدوائر شرعت في استعمال "علم الاتحاد بدلاً من العلم العراقي"، أصدر رئيس الوزراء في الجمهورية العراقية التحذير الآتي:

"بناءً على قرار مجلس الوزراء بانسحاب الجمهورية العراقية من الاتحاد العربي تقرّر أنْ يُكتفى برفع العلم العراقي على دوائر الحكومة الرسمية وشبه الرسمية جميعًا ".

أما حكومة الأردن فأعلنت تمسكها بهذا الاتحاد وعدّت قيام الجمهورية العراقية عملاً باطلاً(٨٨)، واستنكرت قرار انسحاب العراق الاقتصادي في الأردن، وحجز سفرائه، وطلبت من الولايات المتحدة وبريطانيا إنزال الجيش في البلاد، الذي كان بمثابة تحذير لغزو البلاد العراقية، إذ كان من حقّ الملك حسين الشرعي بوصفه وريث الملك فيصل الثاني وحاكم دولة الاتحاد العربي الزحف إلى بغداد، إلّا أنَّ بريطانيا والولايات المتحدة أبلغتا الزعيم عبد الكريم قاسم بواسطة سفارتيها أنَّهما لا ينويان التدخل في شؤون العراق الداخلية(٨٩).

وإلى جانب ذلك، كان ردّ العراق قويًا على أعمال الأردن، ولاسيما أنَّ انسحابه من الاتحاد قد ترك تدهورًا في الأوضاع الاقتصادية للبلد بعد قطع الإمدادات النفطية عن الأردن وغلق الحدود بين العراق والأردن.

ولمّا اعترفت دول العالم بتلك الجمهورية، تحفظت الأردن عن ذلك الاعتراف، إلّا أنَّها بعد مرور أربعة أعوام اعترفت بنظام الحكم الجديد في العراق وتبادلت وإياه التمثيل السياسي(٩٠).

واستفسرت الحكومة البريطانية في لندن عن طريق سفيرها في العراق حول مدى الاعتراف بنظام الحكم الجمهوري في العراق بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، فاتصل السفير المذكور بقائد القوات المسلحة الزعيم الرسمي عبد الكريم قاسم، وأكّد عليه أنَّ العراق يتقيد بعهوده ومواثيقه. ومن الضروري التزام العراق بالمواثيق الدولية القائمة وبالتالي أشار إلى حكومته البريطانية بوجوب الاعتراف بنظام الحكم الجديد. ونزلت بريطانيا عند رأي سفيرها واعترفت به(٩١).

وفي السياق ذاته يذكر السفير الامريكي قائلاً....:

"لم يكن نوري السعيد متحمسًا للاتحاد مع الأردن وكان ينظر إلى الأردن كعبء اقتصادي ولكن كلفه ملكان هاشميان هما فيصل الثاني والملك حسين ليكون رئيسًا لأول وزارة للاتحاد العربي قبل تلك المهمة الشاقة عن طيب خاطر فكان يعطي الاتحاد وقته وتفكيره وهكذا صرف انتباهه إلى أمور العراق وتراخت سيطرته عليها ويبدو أنَّ تلك الحقيقة هي التي باغتت نوري السعيد بالانقلاب يوم الرابع عشر من تموز ولعلّ استجابته لداعي الولاء للهاشميين جلب عليه وعلى الملك الهاشمي الموت(٩٢).

وفضلاً عمّا تقدّم، أنَّ الشعب العراقي لم يبتهج لقيام الاتحاد العربي بين العراق والأردن، بدعوى أنَّه كان اتحادًا قائمًا على تفريق الصف العربي، وأنَّه كان يستهدف إذلال المجموعة العربية وتفريقها شيعًا وأما الذين باركوه من الأعيان، والنواب، والوزراء فإنَّما كانوا يصانعون بتأييدهم البيت الهاشمي الحاكم(٩٣).

وأعطى ذلك الاتحاد خبرة سياسية عملية دعت إلى الاعتقاد بأنَّ الاتحادات السياسية الزائفة التي تقم على رغبة الشعب وعلى أسس سليمة تحمل عوامل فنائها معها. وعلى ضوء ذلك نستطيع أنْ نبيّن نتائج انسحاب العراق من الاتحاد الهاشمي بما يأتي(٩٤) :

١- أضعف النظام الملكي الأردني من الصمود أمام الجماهير العربية الأردنية ممّا أدى إلى إنزال القوات البريطانية لحماية ذلك النظام من السقوط.

٢- برهن على أنَّ الاتحادات الزائفة لن تصمد أمام حرية الجماهير الشعبية والفصائل الوطنية في القوات المسلحة.

٣- أعطى قوةً وزخمًا للوحدة العربية بين مصر سوريا وضرورة انضمام الدول العربية الأخرى إليها.

٤- أضعف قوة الاستعمار البريطاني والأمريكي في المنطقة العربية.

الخاتمة:

عكس تأسيس مشاريع الوحدة الأهمية الكبرى للوحدة العربية بهدف ترسيخ التزامات العرب المشتركة والمصير الواحد، فضلاً عن الحاجة إلى تحقيق الأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي والسياسي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، إلا أنَّ تلك المشاريع لم يكتب لها الاستمرار، ولم تنجح في التصدي للاستعمار ومحاولات الهيمنة الخارجية.

وأيّدت الشعوب العربية تلك المحاولات؛ لتحقيق التكامل الاقتصادي وتوزيع الثروات بشكلٍ عادلٍ بين الشعوب العربية بما يسهم بتطور المجتمعات ويرفع مستواها التعليمي، والاقتصادي، والسياسي.

وهناك الكثير من الأسباب التي وقفت وراء فشل الاتحاد الهاشمي كان من أبرزها: قصور النظرة لإصلاح الاقتصاد العربي لتحقيق التكامل المنشود، إلى جانب الاختلاف في الأنظمة السياسية التي كان لها دور في عرقلة التقارب العربي فضلاً عن العوامل الخارجية المتمثلة بمصالح الغرب و (إسرائيل) التي تتطلع إلى المنطقة العربية، وتعمل جاهدة للحيلولة دون تحقيق أيّ تقاربٍ عربي–عربي، وظلت تسعى إلى خلق المؤامرات ضد الاتحاد الهاشمي للإطاحة به ونهايته تمامًا .

وعلينا ألّا نغفل حقيقة واضحة مفادها أنَّ الحدود الوهمية المصطنعة التي وضعها الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى بهدف تجزئة البلاد العربية، بدأت تخلق شيئًا فشيئًا فواصل فعلية وحقيقية لا يمكن إنكارها من الأنظمة والشعوب العربية ولاسيما في ظلّ إغلاق الحدود التي قد تحدث في حال حدوث مشكلات حدودية على مناطق متنازع عليها بين دولتين متجاورتين، ممّا يقود إلى تراجع الحركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلاد العربية قاطبة.

وقد قادت تلك الحقيقة إلى ضعف انصهار الشعب العربي عبر تلك الحدود في بوتقة واحدة. إنَّ التباين السياسي بين الدول الأعضاء للاتحاد الهاشمي قد ترتب عليه تباينًا أيدولوجيًا تجسّد بشكلٍ واضحٍ في طبيعة مسار نظام الحكم لكلا البلدين والذي قاد بالتالي إلى التباين السياسي والاقتصادي لكلاهما على حدّ سواء.

الهوامش

References

١-أياد عبد الكريم مجيد، العلاقات الأردنية بعد ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات أولية، بغداد، العدد ٥٠، ٢٠١١.

٢-عبدالله بن الحسين: (١٨٨٢-١٩٥١) هو عبدالله بن الحسين بن علي الهاشمي، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية وأول ملوكها. يعرّف بلقب الملك المؤسس، أصبح عبدالله أميرًا لإمارة شرق الأردن (الأردن فيما بعد) بعد الثورة العربية الكبرى التي قادها والده الشريف الحسين بن علي ضد الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالله بن الحسين، مذكراتي، مؤسسة هنداوي، مصر، ٢٠١٢، ص١١.

٣-ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨)، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٧٩، ص١٣٥.

٤-إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، الاتحاد العربي عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٩، ص٦٤.

٥-فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص٤٧١.

٦-جمال عبد الناصر: (١٩١٨-١٩٧٠)، ولد جمال عبد الناصر في مدينة الإسكندرية لأسرة بسيطة تعود أصولها إلى صعيد مصر وكان والده موظفًا في هيأة البريد. وقد تنقل مع أسرته بين عددٍ من محافظات مصر بحكم والده، وبدأ نشاطه السياسي في سنّ مبكرة مشاركًا في مظاهرات طلابية للاستعمار البريطاني، ويعدّ جمال عبد الناصر ثاني رؤساء مصر. تولى السلطة عام ١٩٥٦. وهو أحد قادة ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ التي أطاحت بالملك فاروق، والذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومتها الجديدة. للمزيد من التفاصيل ينظر: عصام عبد الفتاح، الزعيم، من أيام الانتصار إلى سنوات الانكسار، دار كنوز للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤٠-٤٦.

٧-فكرت نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ص٤٧١.

٨-حسين بن طلال: (١٩٣٠-١٩٩٩) هو الحسين بن طلال بن عبدالله الأول الهاشمي، ملك الأردن الثالث. ولد في العاصمة الأردنية عمان. وزوجته زين الشرف بنت جميل. بدأ دراسته في عمان في الكلية العلمية الإسلامية في حين أكمل تعليمه في الخارج بالمملكة المتحدة. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عماد رديف، الملك حسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن (١٩٥٣-١٩٦٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٦، ص١٥.

٩- فيصل الثاني: (١٩٥٣-١٩٥٨). هو فيصل بن غازي بن حسين بن علي الهاشمي، ثالث وآخر ملوك العراق من الأسرة الهاشمية. آل العرش إليه عام ١٩٣٩ عقب مقتل والده الملك غازي، وأصبح ملكًا تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله، حتى بلغ السن القانونية للحكم فتوّج ملكًا في الثاني من آيار ١٩٥٣ واستمر في الحكم حتى مقتله في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بقصر الرحاب الملكي بالعاصمة بغداد مع عدد من

أفراد العائلة المالكة. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد فوزي، فيصل الثاني، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٨، ص٧٧-٨٠.

١٠- عبد الإله: (١٩١٣-١٩٥٨) هو الأمير عبد الإله بن الملك علي بن الشريف حسين الهاشمي. ولد في مدينة الطائف في الحجاز الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٣). كان عبد الإله، بن ملك الحجاز علي بن حسين الذي كان الأخ الأكبر للملك فيصل الأول. وأصبح الوصي على العرش في ١٩٣٩ بعد مقتل الملك غازي في حادثة السيارة. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٣.

١١- فكرت نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ٤٧٥.

١٢- توفيق السويدي: (١٨٩٢-١٩٦٨) سلمان بن توفيق بن يوسف السويدي كان سياسيًا عراقيًا تولى منصب رئاسة الوزراء في العهد الملكي في العراق إذ كان رئيسًا للوزراء في أربع حكومات (١٩٢٩-١٩٣٠) (١٩٤٦-١٩٥٠) فضلاً عن أنّه شغل مناصب حكومية أخرى مثل: وزير التعليم ووزير الخارجية إذ شغل منصب وزير الخارجية في حكومة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن عام ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٣٩.

١٣- برهان الدين باش أعيان: (١٩١٥-١٩٧٥) هو برهان الدين أحمد نوري آل باش أعيان العباسي الهاشمي، سياسي وشاعر عراقي. سجله حافل في العمل الدبلوماسي، وفي النضال السياسي والوطني في العراق، والقومي العربي. للمزيد من التفاصيل ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ص٢٢.

١٤- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١،ط٢،دار الشؤون الثقافية، ١٩٥٨، ص٢١٢.

١٥- إبراهيم هاشم: (١٨٨٦-١٩٥٨) هو إبراهيم بن محمد منيب بن محمود هاشم الجعفري من مواليد مدينة نابلس، حاصل على شهادة الحقوق من مدرسة الحقوق في إسطنبول، عمل بعدّة وظائف في الدولة العثمانية منها مناصب قنصلية في بيروت والشام ودرس في جامعة دمشق. شكّل وزارته الأولى بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٣٣، إذ شغل منصب رئيس الوزراء، ووزير العدلية، وقاضي القضاة.

للمزيد من التفاصيل ينظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ص٧٣.

١٦- سمير الرفاعي: (١٩٠١-١٩٦٥) ولد في مدينة مرجعيون (جنوب لبنان)، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس مدينة صفد (فلسطين) وتلقى تعليمه الجامعي في الجامعة الأمريكية عمل في حكومة شرقي الأردن. وشكّل حكومته الأولى عام ١٩٤٤ ورشح رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية والدفاع . للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة العرب , الاردن ،. 2016

١٧- سليمان طوقان: (١٨٩٣-١٩٥٨) ولد سليمان عبد الرزاق طوقان في مدينة السلطنة الأردنية، ودرس الحقوق والعلوم العسكرية في إسطنبول جاء إلى نابلس حيث تقيم عائلته وأصبح رئيسًا لبلدية المدينة في عام ١٩٥١، عُدّ زعيم مدينته نابلس ومقاومًا لنشوء الصهيونية في فلسطين.

للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الرأي، الأردن ٢٠١١/١١/١٧.

١٨- خلوصي الخيري: (١٩٠٨-١٩٨٠) ولد في مدينة الرملة البيضاء بفلسطين، تلقى تعليمه في مدرسة بسانت جورج بالقدس ومدرسة الفرندز للأولاد برام الله ثم في مدرسة تراسطا الثانوية بالقدس. ثم التحق بالجامعة

الأمريكية في بيروت وحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد، وأكمل دراسته العليا في إنكلترا. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الدستور، الأردن، العدد ٦٠، بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠١٢.

١٩- أحمد الطراونة: (١٩٢٠-١٩٩٨) ولد في مدينة الكرك، وأنهى دراسته المتوسطة في مدرسة الكرك والثانوية في مدرسة السلط، سياسي ووزير وقاضي أردني، شهد تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، تولى العديد من المناصب في مسيرته المهنية، وله بصمة واضحة في نشأة الدولة الأردنية وتطور الحياة السياسية فيها. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الرأي، الأردن، ١٣ اب ٢٠١٣.

٢٠- فكرت نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ص٤٧٥.

٢١- صحيفة الحقيقة، بغداد، العدد ٣٧٢٨، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٦.

٢٢- إبراهيم فاعور صيتان الشرعة، المصدر السابق، ص٥٦.

٢٣- محمد عبد الكريم غرايبة، الوحدة المصرية السورية في الصحفة الأردنية واللبنانية ١٩٥٨-١٩٦١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ١٩٧٧، ص١٠٥.

٢٤- مؤيد الونداوي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية المجموعة الوثائقية البريطانية الرسمية للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن لعام ١٩٥٨، تقديم: سيار جميل، المركز للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣/ ص١٢٠.

٢٥- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص٤٣.

٢٦- المصدر نفسه، ص ٤٣.

٢٧- المصدر نفسه، ص٤٣.

٢٨- إبراهيم فاعور صيتان، المصدر السابق، ص٦٦.

٢٩- محمد عماد ديف، المصدر السابق، ص١٦٠.

٣٠- جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص٢٥٩.

٣١- كميل شمعون: (١٩٠٠-١٩٨٧) هو كميل نمر شمعون، ثاني رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال انتخب عام ١٩٥٢ بعد استقالة بشارة الخوري شهد نهاية عهده اضطرابات عرفت بأحداث ١٩٥٨ وهي سبب أنَّه أراد تجديد فترة ولايته الرئاسية إلا أنَّه جوبه برفض من بعض القوى اللبنانية التي كانت ترفض سياسته وكان على رأس تلك القوى كمال جنبلاط. فضلاً عن أنَّه أسس عام ١٩٥٨ حزب الوطنيين الأحرار.
للمزيد من التفاصيل ينظر: د.م، مذكراتي-كميل شمعون، بيروت، ٢٠١٧، ص٧-٣٠.

٣٢- حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ج١، فيشونوميديا، السويد، د.ت، ص٤٥٩.

٣٣- المصدر نفسه، ص٤٥٩.

٣٤- ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٣.

٣٥- المصدر نفسه، ص٤٤.

٣٦- ممدوح الروسان، العراق قضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص١٤٨.

٣٧- المصدر نفسه، ص١٤٨.

٣٨- حامد الحمداني، المصدر السابق، ص٢٨٧.

٣٩- جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٤٧.

٤٠- جعفر عباس حميدي، المصدر السابق،ص٢٤٨.

٤١- حامد الحمداني، المصدر السابق، ص٢٨٧.

٤٢- المصدر نفسه، ص٢٨٧.

٤٣- عبد الرزاق الحسين، المصدر السابق، ص٢١٢.

٤٤- إبراهيم فاعور، المصدر السابق، ص٩٢.

٤٥- مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٧.

٤٦- المصدر نفسه، ص٢٧.

٤٧- حامد الحمداني، نوري السعيد رجل المهمات البريطانية، بغداد، ٢٠٠٣، ص٢٧٩.

٤٨- مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ص١٦٩.

٤٩- المصدر نفسه، ص١٧٠.

٥٠- سلوين لويد: (١٩٠٤-١٩٧٨)، ولد جون سيلوين بروك لويد في ليفربول وتلقى تعليمه في مدرسة ليس، ودرس القانون في كامبريدج، وكان عضوًا في حزب المحافظين، تولى عدّة مناصب منها: رئيس مجلس العموم، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، ووزير الدولة لشؤون الدفاع للملكة المتحدة. للمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٥١- حامد الحمداني، المصدر السابق، ص٢٨٠.

٥٢- محمد علي حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي، د.م، ١٩٥٨ص٩٠.

٥٣- عبدالله سالم الصباح : (١٨٩٥-١٩٦٥) أمير الكويت الحادي عشر. تولى الحكم بعد وفاة ابن عمه الشيخ أحمد الجابر الصباح ، تسلم مقاليد الحكم رسميًا بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٥٠وحصلت الكويت على استقلالها بعهده، وتحتفل بيوم ٢٥ شباط يومًا للاستقلال تقديرًا له، تلقى تعليمه في الكويت وكان يحب العلم، والأدب، والتاريخ، ومعرفة الانساب، وكان للشيخ عبد الله السالم الصباح الكثير من الالقاب التي كان يطلقها عليه الشعب. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجلة العربي،(الكويت)،العدد٤٨٣، آب ١٩٩٩،ص٦.

٥٤- الملك غازي: (١٩١٢-١٩٣٩) هو غازي بن فيصل الأول بن حسين بن علي الهاشمي، ولد في مكة وعاش في كنف جده حسين بن علي، سافر إلى بريطانيا للالتحاق بكلية هارو لمدة سنتين بعدها عادا إلى العراق والتحق بالكلية العسكرية، وفي عام ١٩٣٣ أدّى اليمين الدستوري وعيّن ملكًا للمملكة العراقية. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حسين الزبيدي، الملك ومرافقوه، د.ن، ١٩٨٩، ص٢٥.

٥٥- محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص٢٣٥.

٥٦- محمد حمدي صالح الجعفري، نوري السعيد وبريطانيا خلاف أم وفاق، الأوائل، دمشق، ٢٠٠٥، ص١٦١.

٥٧- محمد علي حلة، المصدر السابق، ص٩٠.

٥٨- المصدر نفسه، ص٩١.

٥٩- حامد الحمداني، المصدر السابق، ص٢٨٥.

٦٠- محمد حمدي صالح الجعفري، المصدر السابق، ص١٦٢.

٦١- المصدر نفسه، ص١٦٢.

٦٢- المصدر نفسه، ص١٦٢.

٦٣- علي المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص١٦.

٦٤- محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص٢٣٦.

٦٥- ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٤.

٦٦- حامد الحمداني، المصدر السابق، ص٢٩١.

٦٧- مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ص١٦٩.

٦٨- ناجي شوكت، سيرة وذكريات، ج١، اليقظة العربية، بغداد، ١٩٧٥، ص٦١٤.

٦٩- مؤيد الونداوي، تضمن بيان حكومة الاتحاد الذي أشار إليه نوري السعيد ما يأتي:

"في هذا اليوم المبارك، الذي تشكلت فيه حكومة الاتحاد العربي، لا يسعني إلا أنْ اتوجه بتحية عطرة لذكرى المنقذ الأعظم والبطل الشهيد الملك حسين، الذي رسم لنا طريق الوحدة وألهمنا الكفاح الوطني، وأعطانا درسًا بليغًا في التضحية ونكران الذات، فإلى روحه الطاهرة ترفع أسمى آيات الإجلال والإكبار والتعظيم..."إنَّ طريق الوحدة الشاملة طويل شائك لا يتحقق إلا بالعمل المتواصل، والصبر الطويل، وإنَّ وحدة الأردن والعراق التي نحتفل بها اليوم ماهي إلا بداية الطريق فعلينا وعلى الأجيال الصاعدة أنْ تثابر على ذلك مهما قامت في سبيلها من عراقيل".

٧٠- "إنّنا سنسير في اتحادنا سيرًا متأنيًا رضيًا لنتجنب الوقوع في الخطأ والزلل، فقد بدأنا بتوحيد القوات المسلحة لنجعل منهما قوة ودرعًا واقيًا لا لدولة الاتحاد العربي فحسب وإنّما للأمة العربية بأجمعها وسيلبي نداء الأخوة كلما دعي لذلك. فضلاً عن أنّنا وحّدنا التمثيل الخارجي لتكون لنا سياسة خارجية واحدة وليكون لنا صوت مسموع في العالم، للدفاع عن حقوق العرب وتحقيق أمانيهم القومية".

"إنَّ من سياسة الاتحاد العربي التعاون مع البلاد العربية جميعًا تعاونًا وثيقًا، بعيدًا عن التدخل في الشؤون الداخلية لأيّ بلدٍ فضلاً عن أنّنا سنزيد من تعاوننا مع الدول الإسلامية والصديقة وننشد المزيد منها لتكون عونًا لنا في المحافل الدولية لتحقيق أمانينا القومية، وبالأخص في حلّ قضية فلسطين حلاً عادلاً. وكذلك في حلّ قضية الجزائر حلاً لتحقيق أماني أهلها. أما المرافق الأخرى فسنقوم بتوحيدها بصورة تدريجية"

٧١- توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٩٢.

٧٢- المصدر نفسه، ص٤٩٢.

٧٣- ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٤٨.

٧٤- المصدر نفسه، ص١٤٨.

٧٥- إبراهيم فاعور حيتان، المصدر السابق، ص٩٧.

٧٦- ممدوح الروسان، المصدر السابق، ١٥٢.

٧٧- المصدر نفسه، ص١٥٢.

٧٨- فكرت نامق عبد الفتاح، كان لانعقاد مجلس الاتحاد أهمية كبيرة بحيث دعت الملك فيصل الثاني لإلقاء خطابٍ أذن منه إلى افتتاح مجلس الاتحاد في اليوم السابع والعشرين من آيار ١٩٥٨، وكان أهم ما جاء في الخطاب: "بنفسٍ مفعمةٍ بالأمل والرجاء، أفتتح باسم الله تعالى وعونه أولى جلسات مجلسكم الموقر، حضرات السادة: إنَّ مجلسكم هذا ثمرة تضحيات غالية، وجهود طويلة، وكفاح مرير، بدأه جدنا العظيم الحسين بن علي، وسار في إثره ابناؤه العظام، والذين التفوا حولهم من رحاب الأمة المخلصين، فلا غرابه إذا ما رأينا الغبطة تغمر البلاد بطولها وعرضها، والسرور يعمّ ابناء الشعب في البلدين الشقيقين: العراق والأردن، وإنَّ تعاونا هذا ما هو إلا بداية الطريق لتحقيق أمل الأمة العربية في الوحدة الشاملة، التي هدفت إليها الثورة العربية الكبرى..... وإنَّ الأمة العربية تجتاز الآن مرحلة دقيقة من تاريخها، وإنَّ التبعات الملقاة على عاتقنا خطيرة جدًا، وإنَّ الاتحاد العربي نقطة انطلاق إلى أفق أوسع، وسنجعل منه بعون الله أداة لدرء الأخطار جميعًا التي تهدد الأمة العربية مهما كان مصدرها.

٧٩- المصدر نفسه، ص٤٩٢.

٨٠- المصدر نفسه، ص٤٩٢.

٨١- عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٧٨.

٨٢- المصدر نفسه، ص٢٧٨.

٨٣- ارشد فالح عيسى العبدلات، العلاقات الأردنية العراقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، ١٩٦٣، ص١٣٤.

٨٤- جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٢٦١.

٨٥- مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ١٦٣.

٨٦- جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، الدار العربية، ١٩٨٦، ص١٩-٢٥.

٨٧- وليد محمد سعيد الأعظمي، ثورة عبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٦، ص٢١.

٨٨- المصدر نفسه، ص٢٢.

٨٩- مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٨١.

٩٠- المصدر نفسه، ص٨١.

٩١- نوار سعد محمود الملا، العراق بين العهدين الملكي والجمهوري ١٩٢٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٣٨.

٩٢- المصدر نفسه، ص٣٨.

٩٣- ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٨٢.

٩٤- المصدر نفسه، ص٢٨٣.